بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

سياسات صندوق النقد الدولي ودورها في ديون السودان الخارجية

(في الفترة من 2001- 2010م)

The International Monitoring Funding Policies and its Roles in Sudan Debit 2001-2010

بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد (تمويل)

إعداد الطالبة:

ثريا أحمد عثمان محمد شبو

إشراف:

د/ بابكر الفكي المنصور

2014م

بسم الله الرحمن الرحيم

الآيـــــــة

قال الله تعالى:

﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴾

صدق الله العظيم

سورة النساء الآية (58)

الإهـــــــداء

إلي

والدتي متعها اللّه بالصحة والعافية

إلي

والدي العزيز أمد اللّه في عمره

إلي

أخواني وأخوتي الأعزاء

إلي

أساتذتي الإجلاء

إلي

كل طالب علم

أهدي هذا الجهد

الشكر والتقدير

الحمد والشكر لله ربّ العالمين الذي وفقني لكتابة هذا البحث

والشكر موصول إلى جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

إلى أولئك الذين وقعوا أسمائهم بأحرف من نور في وجداننا.

إلى تلك الظلال التي تمتد من البعد وتدخل في أعماقنا، لذلك ينفد مدادنا عن وفائكم شكراً.

وأخص بالشكر إلى الدكتور بابكر الفكي المشرف على هذه الدراسة لما قدمه لي من نصح وتوجيه وإرشاد جزاه الله عني خيراً والشكر موصول للدكتور/ إبراهيم فضل المولي، وكذلك أشكر كل من ساعدني لإتمام هذه الدراسة بالتوجيه والإرشاد.

المستخلص

تناولت هذه الدراسة سياسات صندوق النقد الدولى ودورها فى ديون السودان الخارجية (2001 ــ 2010) حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفى كذلك هدفت الى التعرف على صندوق النقد الدولى من خلال نشأته وموارده وأجهزته ايضاً هدفت الى التعرف على سياسات صندوق النقد الدولى تجاه المديونية الخارجية ، كذلك النظر فى سياسات الصندوق تجاه الدول النامية بصورة عامة وعلى السودان بصورة خاصة وافترضت الدراسة أنه أدت سياسات صندوق النقد الدولى الى زيادة حجم الديون الخارجية للسودان وافترضت كذلك ان اتباع برامج الصندوق الإصلاحية أدت الى خلل في الاقتصاد السوداني ، كذلك افترضت أن كل سياسات الصنودق التى اتبعها السودان مازالت لم تؤدى الى احداث تغييرات هيكلية واخيراً افترضت انه تسعى سياسات صندوق النقد الدولى الى جعل كل الدول النامية دولاً متقدمة والسودان من ضمنها ، حيث توصلت الدراسة إلى أن الزيادة فى كل من أصل الدين وتكلفة الدين والمتأخرات تعزى لعدم تطبيق سياسات الصندوق بالصورة المثلى مما يدل على عدم صحة الفرضية وعليه فقد اقترحت الدراسة بالعمل على تقديم البيانات والمعلومات عن أوضاع السودان الاقتصادية بكل شفافية للصندوق حتى يتثنى له تقديم برامج إصلاحية ملائمة يمكن تطبيقها بالصورة المثلى .

Abstract

This study investigated the role of the policies of the international monetary fund in Sudan foreign debts from 2001 to 2010. The study adopted the descriptive methodology and aimed at acknowledging the IMF in terms of foundation, resources and institutions. The hypothesis of the study is realized in that the implementation of the IMF policies and reform programs influenced the raise in Sudan" foreign debts and brought about imbalanced economy as well as identifying IMF policies towards the developing countries and Sudan in particular. All IMF policies that Sudan perused fail to stimulate structural changes. Based on the hypothesis that propose IMF policies seek to empower the developing countries to turn out developed and advanced. The study come up with results realized in the increase of the real debt, the profits as well as unpaid installments are due to the incomplete application of the IMF policies. Thus the hypothesis proofed incorrect and the study proposed the necessity for delivering transparent data and information of Sudan economic status to the IMF in order to enable the IMF to offer appropriate reform programs that can be properly applied.

فهرست المحتويات

الموضوع	الصفحة
الآية	أ
الاهداء	ب
الشكر والتقدير	ج
المستخلص	د
ABSTRACT	ه
فهرست المحتويات	و
فهرست الجداول	ط
فهرست الاشكال البيانية	ي
الفصل التمهيدي: الاطار المنهجي والدراسات السابقة	
المبحث الاول: الاطار المنهجي للدراسة	2
المقدمة	2
مشكلة الدراسة	3
أهداف الدراسة	3
أهمية الدراسة	3
فروض الدراسة	4
منهج الدراسة	4
حدود الدراسة	5
هيكل الدراسة	5
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	6
الدراسة الاولى	6
الدراسة الثانية	9
الدراسة الثالثة	13
الفصل الاول: نشأة صندوق النقد الدولي وبرامج الصندوق الاصلاحية	
المبحث الاول: نشأة صندوق النقد الدولي	18
أهداف صندوق النقد الدولي	19

أجهزة صندوق النقد الدولي	20
وظائف صندوق النقد الدولي	21
تبادل المعلومات	21
الاستقرار النسبي لاسعار الصرف	22
المبحث الثاني: برامج صندوق النقد الدولي فى التثبيت الاقتصادى	23
مبادرات دول نادي باريس في حل مشكلة مديونية الدول المثقلة بالديون	23
مبادرات حل مشكلة ديون الدول المثقلة بالديون	25
الفصل الثاني: سياسات صندوق النقد الدولي على الديون الخارجية وأهم نتائج تنفيذ برامج الصندوق الإصلاحية	
المبحث الاول: سياسات صندوق النقد الدولي ودورها على الديون الخارجية.	28
أثر سياسات الصندوق على الديون الخاريجة	29
الاثر الاقتصادي لسياسات الصندوق وأسباب المدونية الخاريجة	35
المبحث الثاني: نتائج تنفيذ برامج صندوق النقد الدولي في إصلاح المديونية الخارجية	38
فترة برنامج رفع العقوبات عن السودان	39
البرنامج الاقتصادي في مرحلة ما بعد رفع العقوبات	40
فترة ما قبل تبني برامج الصندوق 1984–2000	42
مقارنة فترة الدراسة مع الفترة السابقة لها منذ 1983–1997	43
الفصل الثالث: النتائج والتوصيات	
المبحث الاول: مناقشة الفرضيات	47
المبحث الثاني: **النتائج والتوصيات**	49
المصادر والمراجع	50

فهرست الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
(1)	ديون السودان الخارجية في الفترة من 2001–2003	31
(2)	ديون السودان الخارجية في الفترة من 2004–2006	32
(3)	ديون السودان الخارجية في الفترة من 2007–2010	33

فهرست الاشكال البيانية

الرقم	الشكل البياني	الصفحة
(1)	ديون السودان الخارجية في الفترة من 2001–2003	31
(2)	ديون السودان الخارجية في الفترة من 2004–2006	32
(3)	ديون السودان الخارجية في الفترة من 2007–2010	34

الفصل التمهيدي

الإطار المنهجي والدراسات السابقة

المبحث الأول: الإطار المنهجي

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المبحث الأول

الإطار المنهجي للدراسة

المقدمة:

السودان كأحد الدول النامية يعاني من مشاكل اقتصادية عديدة. أن التدهور في الوضع الاقتصادي بالسودان و الخلل الداخلي المتمثل في العجز في الميزان التجاري و ارتفاع معدل التضخم و انخفاض مستويات الادخار و الاستثمار وزيادة أعباء المديونية الخارجية و الأداء الضعيف من القطاع العام من أهم الأسباب الرئيسية لدخول السودان في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي للمساعدة في مجابهة تلك المشاكل و الصعوبات التي تواجه الاقتصاد السوداني.

فقد قام الصندوق بوضع سياسات تهدف إلى التكيف الاقتصادي ووضع الإجراءات المتعلقة بالسياسة المالية و النقدية و لتحقيق أهداف الإصلاح الاقتصادي.

و من نتائج تلك المفاوضات تم تقديم قروض طويلة الأجل و جدولة الديون و إعفاء بعض الديون المتأخرة مقابل التحكم الفاعل في السياسات الاقتصادية التي وضعها الصندوق.

و لكن بإتباع هذه السياسات لم يتحسن الوضع الاقتصادي بل زادت الديون و تفاقمت في بداية الثمانينات ما جعل صندوق النقد الدولي يطالب بسداد تلك الديون حتى ساءت العلاقة معه و لم تنفرج الأزمة إلا بعد نهاية 1996 م حيث تبنى السودان سياسة الإصلاح الهيكلي و التي منها وضع نظام اقتصادي يزيل الخلل و التشوهات من الاقتصاد الكلي الذي جعل الصندوق يقتنع بفعالية الخطط الاقتصادية و النجاح في أحداث تغير واضح في هيكل الاقتصاد ، والسودان في سعيه لإصلاح تلك العلاقات وتطبيعها مع صندوق النقد فقد قام بعقد مفاوضات أهمها شطب الشكوى ضد السودان في عام 2000 م.

مشكلة الدراسة:

علي الرغم من أن السودان كان و لا يزال يزخر بموارد طبيعية متعددة و متجددة اغلبها غير مستقلة و علي الرغم أيضا من قيام السودان بالانضمام إلي صندوق النقد الدولي لفترة ليست بالقصيرة منذ عام 1957م إلي فترة تقديم شكوى ضده بالانسحاب الإجباري سنة1994م ويمكن إن نلخص مشكلة الدراسة في الأتي:

1- إلي أي مدي أثرت سياسات الصندوق علي الوضع الاقتصادي بالإشارة إلى الديون الخارجية ؟

2- ما هي أهم نتائج تنفيذ برامج صندوق النقد الدولي في الإصلاح الاقتصادي السوداني؟

3- هل إستفاد السودان من انضمامه الى صندوق النقد الدولى ؟

4- هل عدم رضى صندوق النقد الدولى عن السودان كان أحد أسباب تفاقم ديون السودان الخارجية ؟

أهداف الدراسة:

1. التعرف على صندوق النقد الدولي من خلال نشأته وأهدافه وأجهزته وموارده.
2. التعرف على سياسات صندوف النقد الدولي تجاه الديون الخارجية (HIPCS).
3. النظر فى سياسات الصندوق تجاه الدول الناميه بصورة عامة وعلى السودان بصورة خاصة .

أهمية الدراسة:

وهي تنقسم إلي أهمية علمية و أهمية عملية.

1-الأهمية العلمية للدراسة:

الدراسة الأولى : عن الأثار الإجتماعية لسياسات صندوق النقد الدولى ــ السودان كنموزج من 1990 ــ2005 .

الدراسة الثانية : عن اثر سياسات صندوق النقد الدولى والبنك الدولى عن التنمية الإقتصادية فى السودان فى الفترة من 1979 ــ 2000 .

الدراسة الثالثة :عن أثر سياسات صندوق النقد الدولى على بعض المتغيرات الإقتصادية الكلية فى السودان فى الفترة من 1979 ــ 2007 .

اما هى : تناولت سياسات صندوق النقد الدولى بدورها فى ديون السودان الخارجية فى الفترة من 2001 ــ 2010 .

2- الأهمية العملية للدراسة:

وتتمثل في الجهات المستفيدة من نتائج البحث وهي وزارة المالية والإقتصاد الوطني والدارسين والباحثين.

فروض الدراسة:

1. أدت سياسات صندوق النقد الدولي زيادة حجم الديون الخارجية.
2. إتباع برامج الصندوق الإصلاحية ادت الى خلل فى الإقتصاد السودانى .
3. كل سياسات الصندوق التى اتبعها السودان مازالت لم تؤدى الى احداث تغيرات هيكلية .
4. تسعى سياسات صندوق النقد الدولى الى جعل كل الدول النامية دولاً متقدمة والسودان من ضمنها .

منهج الدراسة:

اعتمد الدارس على منهج التحليل الوصفي.

حدود الدراسة :

الحدود المكانية: السودان.

الحدود الزمنية: الفترة من 2001– 2010م.

هيكل الدراسة:

تتكون الدراسة من الفصل التمهيدى بالإضافة الى ثلاث فصل اخر ، حيث ينقسم الفصل التمهيدى الى مبحثين الأول الأطار المنهجى للدراسة أما الثانى تناول الدراسات السابقة ، بينما الفصل الأول احتوى على مبحثين الأول نشأة الصندوق والموارد والأجهزة والثانى عبارة عن برامج الصندوق فى التثبيت الإقتصادى أما الفصل الثانى إنشق الى مبحثين الأول أثر سياسات صندوق النقد الدولى على الوضع الإقتصادى بالإشارة الى الديون الخارجية بينما تناول الثانى نتائج تنفيذ برامج صندوق النقد الدولى على الإصلاح الإقتصادى بالسودان ، أما الفصل الأخير إحتوى على مبحثين الأول النتائج والثانى التوصيات .

المبحث الثاني

الدراسات السابقة

علي الرغم من تناول عدد من الدراسات السابقة لموضوع صندوق النقد الدولي و لسياساته و لنشأته الاقتصادية و الاجتماعية إلا أنها لا تزال قليلة و من بين تلك الدراسات نذكر منها:-

1- دراسة دكتوراه في الاقتصاد ،إعداد فاروق محمد احمد إبراهيم جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2006م.

أولاً: عنوان الرسالة

- الآثار الاجتماعية لسياسات صندوق النقد الدولي – السودان كنموذج في الفترة من 1990 – 2005

ثانياً: أهداف الرسالة

1- التعرف علي سياسات الصندوق و قياس أثارها الاجتماعية

2- النظر في التطورات الاقتصادية و الاجتماعية التي حدثت في السودان عند تطبيق سياسات صندوق النقد الدولي

3- الدور الذي قام به صندوق النقد الدولي لتنمية دول العالم الثالث بصفة عامة و السودان بصفة خاصة و هل ان هنالك تنمية اجتماعية واضحة ملموسة؟

4- كيف يمكن للسودان و دول العالم الثالث الاستفادة من مساعدات وتسهيلات الصندوق دون بروز اثار اجتماعية سالبة

ثالثاً: منهجية الرسالة:

تعتمد الدراسة علي المنهج الوثائقي و منهج التحليل الإحصائي الذي يستند علي المعايير الإحصائية و الاقتصادية و القياسية لدراسة الظواهر محل البحث. وذلك بتحليل و تصنيف البيانات و المعلومات بوسائل و أدوات البحث منها علي سبيل المثال . البيانات و الإحصاءات و المقابلات.

رابعاً : نتائج الرسالة:

1- كل سياسات صندوق النقد الدولي الاقتصادية و الاجتماعية التي إتبعها السودان ما زالت لم تؤدى إلي إحداث تغيرات هيكلية في القطاعات الرئيسية

2- علي صندوق النقد الدولي ان يأخذ في الاعتبار الا تتعارض سياساته المالية و النقدية و الاقتصادية مع سياسات تلك الدول و هذا ما لا نجده في سياسات الصندوق اذ في الغالب سياساته تتعارض مع سياسات الدول النامية بل تضر بمصالحها الاقتصادية و الاجتماعية و المالية .

3- من النتائج التي توصلنا لها ان رفع الدولة يدها عن التصرف المطلوب علي قطاعات الخدمات عموما و التعليم و الصحة بصفة خاصة أحرى كثيرا للتوجهات التنموية اذ ان القلة القادرة فقط هي التي تستطيع الحصول علي مثل هذه الخدمات.

4- الانسان هو هدف التنمية الاجتماعية وذلك بترقية نوعية حياته و مستوى صحته و تعليمه بتقليل معاناته بصيانة حقوقه و توفير حاجاته الاساسية.

5- ادت شروط الصندوق الي تفشي البطالة و ارتفاع معدلات التضخم بعد كل تخفيض في العملة و كما ادت الي مشاكل اجتماعية بعد رفع الدعم عن السلع و الخدمات.

6- ان انتشار الفقر و البطالة و العمالة الناقصة يؤثر علي حقوق الانسان الاساسية و كرامة الافراد و المجتمعات المتضررة تشكل تهديدا للاستقرار الاجتماعي و الاقتصادي و السياسي.

7- ان تدفق اللاجئين علي السودان و الحروب و المجاعات المتكررة والكوارث الطبيعية التي تعرض لها اضافة الي التدهور المخيف في النمو الاقتصادي و تعاظم مشاكل التبعية الاقتصادية والمالية التى وقفت حائل لخروج السودان من واقع التخلف و عدم الاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي.

8- ان المبادرات التي طرحتها حكومة السودان لحماية الشرائح الضعيفة ولتفادي الاثار السالبة لسياسات الصندوق و هي تتمثل في صناديق الحماية الاجتماعية (صناديق المعاشات+ صندوق

التأمينات+ صندوق التأمين الصحي) و صناديق الرعاية الاجتماية (صندوق دعم الطلاب – صندوق التكامل الاجتماعي – صندوق دعم الولايات) و برامج التنمية الاجتماعية تتمثل في مؤسسة التنمية الاجتماعية و مصرف الادخار للتنمية الاجتماعية وبرنامج مكافحة الفقر ، قامت بدور مقدر في المجتمع و لكنها لم تفي بما هو مطلوب منها وكانت هذه المؤسسات ضعيفة لا تقوى علي تحمل المسئولية ولا تستطيع ان تواكب التطور والسعي في معالجة الإفرازات .

9- اتباع سياسات الصندوق أدى الي تدني الدخل الحقيقي للفرد الشئ الذي ادى الي بروز امراض اجتماعية في المجتمع، تفشى الفساد المالي والاختلاسات و المحسوبية و التهرب اثناء ساعات العمل و الجرائم .

10- تزايد البطالة وسط المواطنين و عدم حصولهم علي التعليم و التدريب والرعاية الصحية و تعرضهم للامراض و ظهور الامراض التي كان قد تم القضاء عليها و التحكم فيها من جديد.

11- ان الزيادة الكبيرة التي تمت في الدخل القومي و الناتج القومي الاجمالي لم يكن لها اثر واضح علي غالبية فئات الشعب بل زادت فقر مجموعة كبيرة من المواطنين تحت حد الفقر و السبب في ذلك يرجع لسوء التوزيع في الدخل القومي و ايضا في الناتج القومي اذ نجد ان الانتاج بدأ يتركز في اشباع رغبات فئات معينة في المجتمع من اصحاب النقود والمال والغالبية لا صوت لهم .

12- مشكلة الصرف الصحي و اصحاح البيئة هي من المشاكل العويصة في السودان اذا ما زال قطاع كبير من السودان يتخلصون من فضلاتهم في العراء و الآبار البلدية .

13- ان توفير خدمات المياه الصالحة لشرب الإنسان والحيوان والاستخدامات الاخري كالصناعة والزراعة وغيرها من أهم البنيات الأساسية اللازمة لإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية ونجد ان هذا المرفق ظل يتدني طوال فترة الدراسة حتي وصل إلى أن ما توفره من مياه لا يزيد عن 50% من

احتياجات الحضر و 15% من احتياجات الريف اي ان الفجوة اصبحت كبيرة بالرغم من ان السودان من اكبر الدول التي بها مصادر للمياه.

14- ان توزيع الانفاق القومي الاجمالي يركز علي الانفاق علي الدفاع 39% اما الانفاق علي الخدمات الصحية و التعليم فهم متناقصان من جراء سياسات صندوق النقد الدولي

15- ان سياسة الاستخصاص التي اتبعتها الدول بتوجيه من صندوق النقد لم تؤدى الي اصلاح اقتصادي ملموس بل ادت الي ظلم اجتماعي لحق العاملين.

2/ رسالة دكتوراة في الإقتصاد ، اعداد احمد علي احمد محمد ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، سنة 2002 :

أولاً: عنوان الرسالة

اثر سياسات صندوق النقد الدولي و البنك الدولي علي التنمية الاقتصادية في السودان في الفترة من 1979 – 2000 .

ثانياً: اهداف الرسالة

1- النظر في التطورات الاقتصادية التي حدثت في السودان اثناء تطبيق السودان لسياسات الصندوق والبنك الدوليين.

2- محاولة معرفة الأسباب التي أدت إلي هذه التطورات وهل للصندوق والبنك يدا فيها.

3- ماهية الدروس التي يمكن الخروج بها من تبني السودان لسياسات الصندوق والبنك؟.

5- كيف يمكن للسودان الاستفادة من مساعدات و تسهيلات الصندوق والبنك دون بروز أثار اقتصادية سالبة.

ثالثاً: منهج الرسالة

يعتمد البحث علي مناهج التحليل التاريخي والإحصائي والقياسي كمنهج للبحث ذلك باعتبار أن هذا المنهج من المناهج التي تمكن من تتبع تطور اقتصاد السودان الملتزم بتطبيق سياسات الصندوق والبنك الدوليين.

رابعاً: نتائج الرسالة

1- نجد أن سياسات الصندوق و البنك التي إتباعها والتي مازال يتبعاها السودان لم تؤدي إلي إحداث إي تغيرات هيكلية تذكر في القطاعات الرئيسية التي تكون الناتج المحلي.

2- من قياس مرونة الموارد العامة للتغيير في النفقات العامة ان معامل حساسية الموارد العامة اقل من الواحد الصحيح . وهذا يعني استمرار العجز في الموازنة العامة الشي الذي يجعله ظاهرة هيكلية . و حدث هذا نتيجة لإتباع سياسات الصندوق و البنك الدوليين .

3- من قياس الحصيلة الضريبية اتضح ان الضرائب المتحصلة لم تغطي النفقات العامة و كان سبب هذا تبني سياسات الصندوق و البنك الدوليين.

4- من قياس اثر الاستثمار و الاستهلاك الخاص و الإنفاق الحكومي علي الناتج المحلي الإجمالي تبين ان هنالك علاقة موجبة و قوية بين كل من هذه المتغيرات و الناتج المحلي الإجمالي بمعني ان اي زيادة في هذه المتغيرات تؤدي الي زيادة في الناتج المحلي الإجمالي و لكن الصندوق والبنك الدوليين يصران دائما في سياساتهما للتقليل من الإنفاق الحكومي وبالتقليل من الاستهلاك الخاص بواسطة فرض الضرائب عليه. وهذا عكس ما توصلت اليه الدراسة . اي يجب عدم التقليل من الإنفاق الحكومي ومن الاستهلاك الخاص اذا كان الهدف هو زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

5- تبين من القياسات في الدراسة ان العلاقة بين العجز التجاري و الناتج المحلي الإجمالي علاقة سالبة ، بمعني انه كلما زاد العجز التجاري كلما زاد الناتج المحلي الإجمالي . و يوصي الصندوق الدول النامية و منها السودان بفتح أسواقها لصادرات الدول الغنية و هذا ما يؤدي الي زيادة العجز التجاري و كان الصندوق و البنك الدوليين لهذه النصيحة يقصدان برمي الدول النامية في فخ القروض الخارجية خاصة و ان صادراتها لا تغطي وارداتها .

6- تبين من الدراسة ان العلاقة بين الضرائب و الناتج المحلي الإجمالي علاقة سالبة اي انه كلما زادت الضرائب كلما أدى ذلك إلي تخفيض الناتج المحلي الإجمالي و هذا ما ينادي به الصندوق و البنك الدوليين وهكذا نري انهما لا يريدان ان يزيد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لأنهما يصران علي زيادة الضرائب في جميع أنواعها.

7- تبين من الدراسة أن هنالك علاقة موجبة و قوية بين عجز الموازنة العامة و الناتج المحلي الإجمالي بمعنى انه كلما زاد عجز الموازنة العامة زاد معه الناتج المحلي الإجمالي ولكن الصندوق والبنك الدوليين يناديان بتخفيض عجز الموازنة العامة مع ان ذلك يؤدي الي نتيجة سلبية في الناتج المحلي

8- كما تبين من الدراسة ان هنالك علاقة موجبة و قوية بين الادخار و الناتج المحلي الإجمالي و عليه كلما زاد الادخار زاد معه الناتج المحلي الإجمالي، ولكن الصندوق والبنك الدوليين يناديان بزيادة الضرائب كما يناديان بفرض ضرائب جديدة علي الاستهلاك و الاستثمار و هذا بالطبع يقلل من الادخار لدي الجمهور الشئ الذي يؤدي بدوره الي انخفاض معدل الناتج المحلي الاجمالي .

9- كما تبين من الدراسة ان هنالك علاقة قوية و موجبة بين استدانة الحكومة من الجهاز المصرفي و من سوق رأس المال و بين الناتج المحلي الإجمالي وكلما زادت هذه الاستدانة

زاد معها الناتج المحلي الإجمالي و لكن الصندوق و البنك الدوليين ينايان دائما بتخفيض استدانة الحكومة مع ماله من أثار سالبة علي الناتج المحلي الإجمالي.

10- كما تبين أيضا من الدراسة أن هنالك علاقة قوية و موجبة بين عرض النقود و بين الناتج المحلي الإجمالي . فكلما زاد عرض النقود زاد معه الناتج المحلي الإجمالي ولكن الصندوق و البنك الدوليين ينايان بتقليل عرض النقود

11- لم يؤدي تخفيض العملة السودانية المستمر إلى زيادة للصادرات (لعدم مرونة الصادرات) بل ادى الي زيادات كبيرة في الإنفاق علي الواردات .

12- اتباع سياسات الصندوق و البنك ادى الي عدم توزيع الثروة لصالح الفئات الغنية بدلا عن توزيعها بصورة عادلة .

13- لم يؤدي رفع أسعار الفائدة المحلية الي جذب الاستثمارات الخاصة حتي بعد كل التسهيلات و الحوافذ التي قدمت لها.

14- لم يتم الاستفادة من حصيلة بيع المؤسسات الحكومية المذكورة في تخفيض الديون الخارجية التي ما زالت الفوائد عليها و علي متأخرات اقساطها تتفاقم .

15- إتباع سياسات الصندوق و البنك الدوليين اديا الي تدني الدخل الحقيقي للفرد الشئ الذي قاد بدوره الي تفشي الفساد المالي كما تذكره تقارير المراجع العام .

16- ادت شروط الصندوق و البنك الدوليين القاسية الي تفشى البطالة كما ادت الي مشاكل اجتماعية بعد رفع الدعم عن السلع و الخدمات.

3/ رسالة ماجستير في الاقتصاد، إعداد سلمى محمد أحمد، جامعة الخرطوم، 2009م.

أولاً: عنوان الرسالة:

أثر سياسات صندوق النقد الدولي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في السودان في الفترة من 1979 – 2007م.

ثانياً: أهداف الرسالة:

تحاول الدراسة تحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على مضمون برامج الإصلاحات الاقتصادية التي يتبناها صندوق النقد الدولي.
2. التعرف على حالة الدول النامية بصورة عامة، والسودان بصورة خاصة قبل البدء في تطبيق برامج الاصلاحات الاقتصاديه
3. التعرف علي السياسات والاجراءات التي تم تنفيذها في اطار برامج الاصلاحات الاقتصاديه.
4. التعرف علي سياسات واجراءات برامج الاصلاحات الاقتصاديه علي بعض الموشرات الاقتصاديه الكليه علي معدلات التضخم في ميزان المدفوعات و سعر الصرف ومعدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي والديون الخارجية
5. محاوله الخروج بنتائج وتوصيات مناسبه من شانها ان تسهم في التنميه الاقتصاديه السودانيه وتطويره

ثالثا: منهج الدراسه:

تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي، كما تم استخدام منهجية ما قبل وما بعد لمقارنة الأداء ما قبل تدخل صندوق النقد الدولي وما بعد.

رابعاً: نتائج الدراسة:

1. عدم ثبات سياسات سعر الصرف في الفترة من 1978 – 1999م كان لها الأثر السلبي في تدني وتذبذب الميزان التجاري.
2. استقرار سعر الصرف في الفترة 2000 – 2007م كان لها أثر إيجابي على الميزان التجاري وزيادة حصيلة الصادرات في تلك الفترة.
3. بما أن سياسة سعر الصرف هي إحدى السياسات النقدية فإن استخدام سياسة تخفيض سعر العملة الوطنية بعينها بعيداً عن أدوات السياسة النقدية الأخرى لتحقيق أهداف اقتصادية معينة لم تحقق النجاح المطلوب في السودان والعديد من الدول النامية لعدم توفر بعض الخصائص في اقتصاديات الدول النامية والسودان على وجه الخصوص وهي:

أ. عدم امتلاك السودان لإحتياطات وأرصدة نقدية كبيرة.

ب. نقص التكنولوجيا المتقدمة واحتكارها من قبل الدول الصناعية الكبرى.

ت. عدم القدرة على المنافسة في الأسواق العالمية.

ث. لم تحقق سياسات صندوق النقد الدولي فيما يخص تخفيض العملة الوطنية النجاح المطلوب.

4. وأخيراً إن سياسات التصحيح الهيكلي والتكييف الاقتصادي التي انتهجها صندوق النقد الدولي على السودان كان لها آثار سالبة على المؤشرات الاقتصادية الكلية موضوع الدراسة وفشلت في زيادة:

أ. معدلات النمو الاقتصادي في السودان.

ب. ارتفاع المستوى العام للأسعار.

ت. زيادة العجز في ميزان المدفوعات.

ث. ارتفاع المديونية الخارجية.

ج. إعادة توزيع الدخل القومي ليؤخذ من الفقراء ويذهب إلى الأغنياء.

ح. تشجيع المتاجرة في السلع الكمالية بدلاً من السلع الضرورية.

خ. تعميق مشكلة الاقتصاد السوداني.

وأخيراً فشلت هذه السياسات في رفع معدل قيمة الصادرات وخفض قيمة الواردات.

علاقة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة:

تمحورت الدراسة الأولى حول الأثار الإجتماعية لسياسات الصندوق متبعة المنهج الوثايقى ومنهج التحليل الإحصائى كما تناولت الدراسة الثانية أثر سياسات صندوق النقد الدولى والبنك الدولى على التنمية الإقتصادية فى السودان وإستندت على منهج التحليل التاريخي والإحصائى والقياسي ، أما الدراسة الإخيرة فتاولت أثر سياسات صندوق النقد الدولى على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية فى السودان كما اعتمدت على المنهج الوصفى التحليلى .

أما هذه الدراسة فتناولت سياسات صندوق النقد الدولى ودورها فى ديون السودان الخارجية معتمده على المنهج الوصفى.

3- حيث تسعي الدراسة الي توضيح ان المؤسسسات المالية العالمية " البنك الدولي و صندوق النقد الدولي" هما مؤسستان تخدمان مصالح الدول المتقدمة في المقام الاول و تعمل كذلك علي ايجاد سوق في الدول النامية

4- وعليه فإن كل المشاريع التي اقيمت و التي كذلك سوف تقام و تنشأ في الدول النامية تهتم فقط بمصالح الدول المتقدمة و تنفذ سياسات الاقتصادية.

ثانياً : علاقة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة:

أغلب الدراسات السابقة التي اطلع عليها الدارس اتفقت في تناول موضوعاتها من زاوية أهدافها متمثلة في التطورات الاقتصادية التي حدثت إبان تطبيق سياسات الصندوق ، وأيضا متفقة في كيف يمكن للسودان الاستفادة من موارد الصندوق اذا أتيحت له والدور الذي قام به الصندوق لتنمية الدول النامية، وايضا اثر السياسات التي يفرضها الصندوق علي الدول النامية وعلي السودان. كذاك أغلب الدراسات السابقة التي إتطلع عليها الدارس استندت علي (المنهج التاريخي).

كذلك من ناحية النتائج التوصيات والدراسات السابقة التي إتطلع عليها الدارس فإنها سعت لإثبات أن سياسات الصندوق التي اتبعاها السودان أنها لم تؤدي الي النتائج المرجوة ، كما أكدت علي أن سياسة الصندوق المالية، النقدية، الاقتصادية تتعارض مع الأوضاع في السودان.

الفصل الأول

سياسات صندوق النقد الدولي تجاه المديونية الخارجية وبرامج الصندوق الاصلاحية

المبحث الأول: نشأة الصندوق والموارد والأجهزة

المبحث الثاني: برامج الصندوق الاصلاحية

المبحث الأول

نشأة صندوق النقد الدولي الموارد والأجهزة

نشأة صندوق النقد الدولى

هو من أحد مؤسسات التمويل الدولي، ظهرت فكرة إنشاء الصندوق في مؤتمر بيرتون وودز في عام 1944م كرغبة من البلدان الرأسمالية ، فقد أرادت بذلك منع تكرار كارثة الكساد التضخمي الناتجة عن السياسات الرأسمالية وأيضاً لتقوية التعاون الاقتصادي بين الدول الرأسمالية وإنعاش إقتصادها من الكساد والتضخم .

نشأة [1] الصندوق في عام 1945م بإتفاق 29 دولة ويركز الصندوق علي إقراض البلدان التي تعاني من مشكلات الاختلال في ميزان المدفوعات وصياغة السياسات الكلية بين أهداف صندوق النقد الدولي وكذلك إعادة إعمار وبناء البلدان التي دمرتها الحرب في تلك الفترة وأيضاً من أهم أهدافه هي تشجيع البلدان النامية علي الاستدانة الخارجية بهدف جني الارباح من جراء شروط الدين وسعر الفائدة وإحكام السيطرة علي الاقتصاديات النامية .

نجد أن أهم أهدافه أيضاً تحقيق الاستقرار النقدي وإستقرار سعر الصرف للعملات لكل الدول الاعضاء وتمويل العجز المؤقت في ميزان المدفوعات و تحقيق هدف التوازن الخارجي لكل دولة وإبداء النصح والمشورة .حيث يمنح التمويل من الصندوق للدول الاعضاء بموجب شروط "وصفة الصندوق" وموافقة الصندوق علي التمويل تعني دخول البلد في طريق الاصلاح والتطور.

---

[1] سلمي محمد أحمد ، أثر سياسات صندوق النقد الدولي علي بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في السودان خلال الفترة (1978–2007)، رسالة ماجستير غير منشورة ، السودان ، جامعة الخرطوم. ص.

أهداف صندوق النقد الدولي :

ظلت أهداف صندوق النقد الدولي ثابتة منذ نشأته عام 1944م والي يومنا هذا حيث تمثلت في الآتي :

1/ تشجيع التعاون الدولي في الميزان النقدي بواسطة هيئة دائمة تهيئ سبل التشاور والتآزر فيما يتعلق بالمشكلات النقدية الدولية [1].

2/ السعي للتوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية وبالتالي الإسهام في تحقيق مستويات مرتفعة من العمالة والدخل الحقيقي والمحافظة عليها فى تنمية الموارد الإنتاجية لجميع البلدان الأعضاء علي أن يكون ذلك من الأهداف الاساسية لسياساتها الاقتصادية .

3/ العمل علي تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف والمحافظة علي ترتيبات أسعار صرف منتظمة بين البلدان الاعضاء وعلي إلغاء القيود المفروضة علي عمليات الصرف المعرقلة لنمو التجارة الخارجية .

4/ تدعيم التقنية لدي البلدان الاعضاء منتجة لها وإستخدام مواردها العامة مؤقتاً بضمانات كافية لكي تتمكن من تصحيح الاختلالات في موازين مدفوعاتها دون اللجؤ الي إجراءات مضرة بالرخاء الوطني أو الدولي .

5/ العمل وفق الاهداف المذكورة آنفاً علي أن تقضي مدة الاختلال في ميزان مدفوعات البلد العضو والتخفيف من حدته .

ويتضح مما سبق تركيز صندوق النقد الدولي في أهدافه علي خلق التوازن الخارجي والمحافظة عليه بالنسبة للدول الاعضاء ومساعدة الدول التي تواجه صعوبات في ميزان مدفوعاتها بتجاوز تلك الصعوبات والمحافظة علي استقرار أسعار صرف العملات .

---

(1) سلمي محمد أحمد، المصدر السابق، ص4.

الاجهزة : [1]

يتألف الجهاز الإدارى لصندوق النقد الدولى من

أ.مجلس الحكام : يعتبر الهيئة العيا للصندوق ويمثل كل بلد عضؤ عادتاً وزير المالية أو حاكم البنك المركزى وتنبع الأهمية فى كونه الهيئة التى تتكلف بإتخاذ القرارات التى تحدد السياسات العامة للصندوق وإتجاهات نشاطاته الرئيسية .

ب. مجلس الإدارة : هو الجهاز المكلف بإتخاذ القرارات اللأزمه لتنفيذ السياسة العامة للصندوق بشكل مستمر ، حيث يجتمع مره فى الأسبوع على الأقل ويتألف المجلس من خمسة أعضاء دايمين (الولايات المتحدة الأمريكية ــ إنجلترا ــ فرنسا ــ المانيا ــ اليابان) وهى التى تمتلك أكبر الحصص فى الصندوق ، وخمسة عشر عضؤ يمثلون بقية الدول الأعضاء كل منهم يمثل فئة أو مجموعة من الدول الأعضاء على أساس المجموعة الأقليميةأو الجغرافية

ج. المدير العام : ينتخب من قبل الحكام والمديرين ، يترأس المدير العام مجلس الإدارة ويقوم بإدارة أعمال الصندوق تحت رقابة المديرين .

الموارد: [2]

المورد الرئيسى لصندوق النقد الدولى هو إشتراكات الحصص التى تسددها البلدان عند الانضمام الى عضوية الصندوق وتدفع البلد 25% من إشتراكات حصصها بحقوق السحب الخاصة (الذهب الورقى) و75% بعملتها الوطنيه لإغراض الاقراض حسب الحاجه . وتحدد الحصص ليس فقط مدفوعات الاشتراك المطلوب من البلد العضؤ ، وأنما عدد اصواته وحجم التمويل المتاح له من الصندوق ونصيبه من مخصصات حقوق السحب الخاصة ، والهدف من

---

[1] الرشيد على صنقور ـ السياسات المالية فى عهد الأنقاذ فى ميزان الشرق والفكر الإقتصادى الإسلامى ـ كتاب منشور ـ جامعة الخرطوم ـ ص315

[2]) الرشيد على صنقور ـ مصدر سابق ـ ص 321

الحصص عموماً هو أن تكون بمثابة مرآة لحجم البلد العضؤ النسبي فى الإقتصاد العالمي ، وكلما زاد حجم إقتصاد البلد العضؤ من حيث الناتج الإجمالى المحلي زاد إتساع تجارته وتنوعها وازدادت بالمثل حصته فى الصندوق ، والولايات المتحدة الأمريكية أكبر إقتصاد فى العام تسهم فى النصيب الأكبر فى صندوق النقد الدولى حيث تبلغ حصتها 17.6% من إجمالى الحصص

وظائف صندوق النقد الدولي :

أهم الوظائف التي كان ولا يزال الصندوق القيام بها يمكن تلخيصها في النقاط التالية وهي :

1/ عملية تبادل العملات [1]:

يمكن لكل دولة عضو في الصندوق أن تشتري عملة أو عملات أجنبية وقد تحتاج إليها لموازنة مدفوعاتها الخارجية في مقابل دفع ما يناظرها في القيمة من العملة الوطنية، لا يسمح الصندوق بمثل هذه العمليات الا إذا كان الغرض منها تصحيح الاختلال المؤقت في موازين مدفوعات الدول المتقدمة لشراء العملات الاجنبية لعملتها الوطنية كما أنه لايسمح لاي دولة عضو أن تشتري عملة أو عمولات أجنبية بما يتجاوز 25% من حصتها في السنة علي أن لاتزيد مسحوباتها من العملات الاجنبية عن 200% من حصتها بأي حال من الاحوال .

وعلي الرغم من هذه العمليات لم تصل الي مرتبة القروض في معناه العادي إلا أن الصندوق يفرض رسوماً علي كل دولة عضو تزيد الانتفاع بالتسهيلات النقدية التي يقدمها وقد نصت الاتفاقية علي إلتزام الدولة المنتفعة بهذه التسهيلات دفع الرسوم بالذهب ، لكي يكون هنالك دافع قوي يحفز الدول الي عدم التقدم الي الصندوق الا بإدني حد لما تحتاجه من عملات أجنبية ولاقصر مدة ممكنة.

ميزات أتفاقية الصندوق تسمح للدولة العضو أن تدفع جزء من الرسوم بعملاتها .

---

[1] سلمي محمد أحمد ، مصدر سبق ذكره، ص30.

2/ الاستقرار النسبي لاسعار الصرف .

تتضمن بنود الصندوق نصوصاً تستطيع معها الدول تغيير أسعار الصرف علي عملاتها شريطة أن تعلن كل دولة مبدأ عن قيمة عملتها مقومة بالذهب أو بالدولار كما تتضمن البنود شروطاً خاصة بتغيير القيمة الخارجية للعملة يمكن أن إجمالها فيما يلي :

أ/ لايحق للصندوق أن يعترض علي تغيير لايتجاوز 1% من القيمة المبدئية للعملة.

ب/ لايحق لاي دولة عضو أن تقترح تغيير عملتها الخارجية الا بعد التشاور مع الصندوق.

ج/ إذا كان التغيير المطلوب يتجاوز 10% ولكنه لايتعدي 20% من القيمة المبدئية للعملة فللصندوق أن يوافق أو يعترض علي إجراء هذا التعديل غير أنه ينبغي عليه أن يصدر قراره بالموافقة أو الاعتراض خلال ثلاثة أيام من إخطاره .

د/ إذا كان التغيير المطلوب يزيد عن 20% فللصندوق الحق في الموافقة أو الاعتراض دون أن يتقيد بموعد محدد .

هـــ/ يجب موافقة الصندوق علي تغيير قيمة العملة الخارجية إذا كان هذا التغيير ضروري لتصحيح إختلال أساسي في ميزان المدفوعات الدول المعنية.

وتتضمن البنود أيضاً ضرورة موافقة كل دولة عضو علي الجدولة دون تبادل عملتها داخل حدودها بأي عملة أخري بأسعار صرف تتفاوت عن سعر الصرف الرسمي بأكثر من 1% حتي يمتنع التبادل .

3/ تبادل المعلومات :

وأخيراً تنص بنود إتفاقية الصندوق علي أن كل دولة عضو تلتزم بتقديم المعلومات اللازمة عن ميزان مدفوعاتها وإحتياجاته وإستثماراتها ومستوي دخلها القومي ومستوي الاسعار والنفقات علي ضو هذه المعلومات يصدر قراراته بشأن العمليات والتسهيلات الائتمانية المتعلقة بهذه الدولة.

البحث الثاني

برامج الصندوق فى التثبيت الإقتصادى

Higlhly Indchted Poor Countries (HIPCS)

مبادرات دول نادي باريس في حل مشكلة مديونية الدول المثلقلة بالديون:

نجد أن إهتمام المجتمع الدولي بمشكلة تخفيض عبء الديون عن البلدان المثقلة بالديون منذ الثمانينات عن طريق تخفيف مقدار الدين أو الإسقاط الجزئي لبعض الديون او إعادة جدولة المديونة أو إعادة هيكلة جداول السداد لدين معين أو مجموعة ديون أو إعادة مد أجل السداد، وعليه فقد إرتبط حل مشكلة المدينوية بمجموعة نادي باريس حيث يعرف بأنه مجموعة غير رسمية من الممولين من تسعة عشر دولة من أغنى بلدان العالم. [1] وهي (أستراليا، النمسا، بلجيكا، كندا، الدنمارك، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، آيرلندا، إيطاليا، اليابان، النرويج، روسيا، أسبانيا، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة).

ويحكم عمل النادي العديد من الإشتراطات التي تحدد مسار تقديم الحلول الملائمة لمشكلة المديونية، ومن إشتراطات النادي ضرورة أن يكون للدولة المعنية برنامج إقتصادي متفق عليه من قبل صندوق النقد الدولي أيضاً يشترط النادي ضرورة الإلتزام بسداد فوائد المديونية بصورة منتظمة.

المبادرة الأولى (1980 – 1988م): [3]

وبها قدمت دول نادي باريس شروط إعادة الجدولة للدول النامية على أساس فترة سماح خمس سنوات وفترة سداد عشرة سنوات.

---

[1] تقرير بنك السوادن المركزي، أعداد مختلفة.

[3] تقارير بنك السودان، أعداد مختلفة.

المبادرة الثانية (1988-1991م):

وتمثلت في قمة تورونتو عام 1988م حيث قضت بإعفاء ثلث الديون وإعادة جدولة ثلثا الميونية على مدى 25 سنة وفترة سماح ثمانية سنوات.

المبادرة الثالثة (1991 – 1994م):

حيث تعتبر هذه المبادرة إمتداداً للمبادرة الثانية حيث تم العمل بموجب إتفاقية تورونتو المعدلة، والتي قضت بإعفاء 50% من الديون وإعادة الجدولة على أساس فترة سماح ست سنوات وفترة سداد ثلاث وعشرون سنة.

المبادرة الرابعة (1994 – 1995م):

حيث قضت هذه المبادرة بإعفاء 67% من الديون مع فترة سماح ثلاثة وثلاثون سنة، حيث إشترطت ضرورة تقديم برامج إعادة هيكلة لإقتصاد الدول المعنية مع ضرورة الموافقة عليه من قبل صندوق النقد وأعضاء نادي باريس.

المبادرة الخامسة (1996 – 1998م):

أقرت هذه المبادرة على إعفاء 80% من القيمة الحالية للديون بشرط أن تقتصر فقط على الدول الفقيرة المثقلة بالديون والتي سبق وأن إستفادت من شروط نابولي الذي كان في الفترة من 1994 – 1995م.

المبادرة السادسة (1999م):

وتم بها إجازة شروط كولون التي كانت في التفرة من 1996 – 1998م والتي سمحت بإعفاء 90% من الديون مع اللجوء الى معالجات إقتصادية.

وقد دخل السودان في مبادرة نادي باريس عام 1980 – 1988م كما وقع على أربع إتفاقيات للجدولة، إلا أنه لم يستفد من كل المبادرات لعدم وجود برنامج متفق عليه مع الصندوق.

العقبات التي حالت دون الإستفادة من مبادرات (HIPCS):

من بين تلك العقبات التي حالت دون إستفادة الدول النامية (والتي من بينها السودان):

أ- معظم مبادرات (HIPCS) تعاملت مع الدول النامية كمجموعة واحدة عند معالجة ديونها على الرغم من إختلاف طبيعة الديون ومستويات الدخل.

ب- الظروف الإقتصادية للدول منخفضة الدخل تعتبر متأزمة مهما كانت ميسرة فإن معظم هذه الدول لم تتمكن من مقابلة أعباء تسديد المديونية والفوائد.

مبادرات حل مشكلة ديون الدول المثقلة بالمديونية:

بدأ صندوق النقد الدولي الإهتمام بالمديونية الخارجية منذ أواخر عقد الثمانينات بالمبدارات التي تساعد على حل مشكلة ديون الدول ذات الدخل المنخفض، حيث تهدف هذه المبادرات الى معالجة المشكلة في فترة وجيزة على أن تقوم الدول الغنية بمنح الدول الفقيرة تدفقات نقدية تمكنها من تخفيض مديونيتها، وذلك خلال برنامج الإصلاح الإقتصادي المتفق عليه، لذلك هدفت مبادرات (HIPCS) الى وضع حلول شاملة لمشكلة المديوينة بمشاركة كل

من الدائنين لمشكلة الدين الخارجي للدول الأكثر مديونية ، لذلك ينبغي على المجتمع الدولى أن يتخذ المزيد من الخطوات الإيجابية لمساعدة تلك الدول التي فشلت معها السياسات التقليدية في تخفيض ديونها، بالإضافة الى مساعدتها للخروج من نظام الجدولة.

الفصل الثاني

سياسات صندوق النقد الدولي على الديون الخارجية وأهم نتائج تنفيذ برامج الصندوق الإصلاحية.

المبحث الأول: سياسات صندوق النقد الدولي على الديون الخارجية.

المبحث الثاني: أهم نتائج تنفيذ برامج الصندوق الإصلاحية.

المبحث الأول

سياسات صندوق النقد الدولي على الديون الخارجية

نجد أن انجاح مختلف السياسات والإجراءات التي تم تبنيها من قبل الصندوق تعتمد على درجة الشفافية عن الأوضاع الاقتصادية السودانية، فكلما كانت هناك شفافية عن عرض الحقائق والمعلومات الاقتصادية، كان أثر السياسة أقل سلبية حيث أن سياسة الصندوق تهدف إلى تشجيع التعاون الدولي بواسطة هيئة دائمة تعمل من خلالها على جعل كافة الدول متقدمة، بالإضافة لذلك فإن سياسة الصندوق تهدف إلى النمو المتوازن، بواسطة البرامج التي تقدمها، والتي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة الإنتاج والإنتاجية وتحسين الاوضاع الاقتصادية ، وبالصورة عامة نجد أن سعى السودان إلى تحسين أوضاعه الاقتصادية بغية الاستفادة من البرامج التي يقدمها الصندوق المتمثلة في الإعانات الفنية والتدريبية والتى تمثلت فى تخصيص نسبة معينة سنوياً لسداد الديون الخارجية في شكل أقساط شهرية.

سوف يتم تناول قضية ديون السودان الخارجية بطريقة منهجية محايدة من حيث الكم والجهات الدائنة وتسليط الضوء علي الأثر الاقتصادي ، حيث أن أسباب ديون السودان الخارجية هي نتاج فشل إدارة الموارد الإقتصادية في السودان ونتاج فشل التخطيط الاقتصادي منذ سبعينات القرن الماضي وهي ناتجة عن غياب المنهجية في السياسة المالية والنقدية وبالتالي النتيجة نهج اقتصادي غير رشيد في إدارة الموارد الاقتصادية. قد يكون المشروع ناجحاً في تقديم بعض الخدمات الضرورية ولكن الفرق في إعتماد موارده الإبتدائية والصرف الفعلي مما يعكس ضعف دراسات الجدوي في تقدير التمويل او سوء استغلال الدين الخارجي في صرف غير منطقي او غير مدرج وهذا يؤكد الاستغلال غير المنهجي وغير العلمي للديون الخارجية .

ومن المهم توضيح أن الديون الخارجية قفزت إلي 35.6 مليار دولار في نهاية 2009م ، وفي نهاية 2010م بلغت 37.5 مليار أي بزيادة 2 مليار دولار في عام واحد. والسودان يعد أكثر دولة ديونا في العالم وتجاوز السودان سقف (الهيبك) بأكثر من 200% [1] مما يعكس صعوبة ما يواجهه السودان في التعامل الخارجي فهذه الديون مما تؤثر في كل المسارات الاقتصادية اليومية ليس للجيل الحالي فحسب ولكن في مسارات حياة الأجيال القادمة.ويمكن توضيح الجهات الدائنة للسودان حيث أن هذه الديون الخارجية من جهات لا تتعامل بالصيغ الإسلامية وأهمية هذه النقطة أن السودان كما في نص دستوره أنه يحتكم إلى الشريعة الإسلامية في ديونه الخارجية إلا أن الجهات الدائنة على عكس السودان ولا يمكن أن تتنازل عن صيغها الربوية من أجل السودان.

اثر سياسات الصندوق على الوضع الإقتصادي بالاشارة إلى الديون الخارجيه:

لا يزال الإقتصاد السوداني يعاني من ازمة المديونية الخارجيه كنتيجة لإنكماش في الصادرات، وهبوط اسعار السلع الاوليه، ولتحويلات العماله، وانسحاب تدفقات رؤوس الاموال الخاصه، لذا تراكمت المديونيه الخارجيه مما شهد النمو تراجعاً في الفترة قبل عام 2001 مما ترتب عليه ارتفاع في مستويات الفقر، مما جعل البلد في حالة طلب دعم عاجل من المؤسسات الماليه والمجتمع الدولى، لذا نجد أنه لابد من التعهد بالالتزامات والثقة في استقرار النظام المالى لاستعادة نشاط الاقتراض. بالاضافة إلى اتخاذ اجراءات استثماريه وماليه لاستعادة النمو وتوثيق التعاون الدولى ونظراً للمنعطف الذي تمر به البلاد هنالك حوجه لزيادة المساعدات الائتمانيه الدوليه، فضلا عن زيادة التركيز في بداية التنفيذ، مع تاييد ذلك ببذل جهود استثنائيه لتعبئة

[1] بنك السودان المركزي – التقرير الشهري – العدد الخامس والخمسون – 2010م – ص17.

التمويل،حيث لن يتاتى التواصل إلى اي من هذه الاهداف دون مساعدات إنمائية بالإضافة للمساعدات التي تتيحها الالتزامات الماليه.

حيث لا شك أن لنجاح مختلف السياسات والاجراءات المتبنأة من قبل الصندوق تعتمد على درجة الشفافيه عن الاوضاع الاقتصاديه السودانيه، فكلما كانت هنالك شفافيه في عرض الحقائق والمعلومات الاقتصادية، كان اثر السياسات اقل سلبيه حيث ان سياسة الصندوق تهدف الى تشجيع التعاون الدولى بواسطة هيئة دائمة تعمل من خلالها على جعل كافة الدول دول متقدمه، بالاضافه لذلك فإن من شأنها أن تودي الى زيادة الانتاج والانتاجيه وتحسين الاوضاع الاقتصاديه بصورة عامه. بالاضافه الي انه سعي للحصول علي الاعانات المتمثلة في الاعانات الفنيه والتدريبيه وتمثلت مساعيه من خلال تخصيص نسبة معينه سنويا لسداد الديون الخارجيه في شكل اقساط شهريه. ومن ذلك نستنتج بصورة عامة أن سياسات الصندوق تهدف إلى تحسين الأوضاع الإقتصادية من خلال عرض الحقائق والمعلومات الإقتصادية بشفافية، والتي تنعكس على حجم الآثار السالبة لسياسات الصندوق المتبناة منه.

وسوف يتم تناول مشكلة ديون السودان الخارجيه على ثلاثه فترات زمنيه.

أولاً: ديون السودان الخارجية:- الفترة الاولى من 2001-2003 [1]

جدول رقم(1)

يوضح أصل الدين وتكلفة الدين والمتاخرات مع معدل نمو كل منها

بيان السنة	أصل الدين	معدل نمو أصل الدين	تكلفة الدين	معدل نمو تكلفة الدين	المتأخرات	معدل نمو المتأخرات
2001	10703	0.75	3187	-28.46	5747	8.80
2002	11894	11.12	4864	52.62	6850	19.19
2003	12353	3.85	5611	15.35	7746	13.08

المصدر: وزارة المالية والإقتصاد الوطني.

الشكل رقم (1)

يوضح معدل نمو كل من أصل الدين والتكلفة والمتاخرات

(2001-2003م)

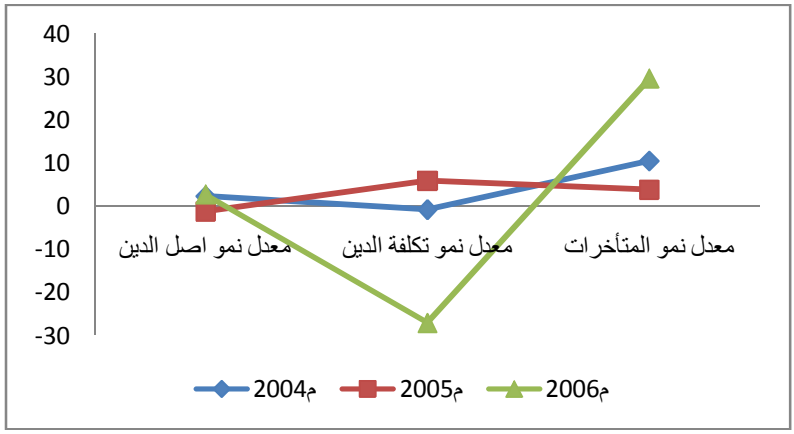

المصدر: وزارة الماليه والإقتصاد الوطني.

يتضح من الجدول رقم (1) أن هنالك زيادة في كل من معدل أصل الدين وتكلفة الدين مع عدم ثبات المتاخرات إلا أن تلك الزيادة تكاد لا تذكر مقارنه بالسنوات السابقه لفترة الدراسه حيث تعزى هذه الزيادة إلى عدم تطبيق سياسات الصندوق بالصورة المثلى نتيجه لعدم الشفافيه عن

[1] وزارة المالية والاقتصاد الوطني – الاقتصاد السوداني في أرقام – سنة 2010 – ص 23.

أوضاع السودان الإقتصاديه، في عرض الحقائق والمعلومات الإقتصاديه، فضلاً عن عدم القدرة على الوفاء باعباء المديونيه حيث بلغت (8.80-19.1-13.08)على التوالى لذلك إستمر معدل نمو المتأخرات في عدم الثبات فى الهبوط .

ثانياً: ديون السودان الخارجية في الفترة من 2004-2006م [1]

جدول رقم(2)

يوضح أصل الدين وتكلفة الدين والمتاخرات مع معدل نمو كل منها

السنة والبيان	أصل الدين	معدل نمو أصل الدين	تكلفة الدين	معدل نمو تكلفة الدين	المتأخرات	معدل نمو المتأخرات
2004	1264	2.35	5579	-0.75	8561	10.52
2005	12483	-1.27	5629	5.89	8893	3.87
2006	12825	2.73	4106	-27.05	11526	29.60

المصدر: وزارة المالية والإقتصاد الوطني

الشكل رقم(2)

يوضح معدل نمو كل من أصل الدين والتكلفة والمتاخرات

(2004-2006م)

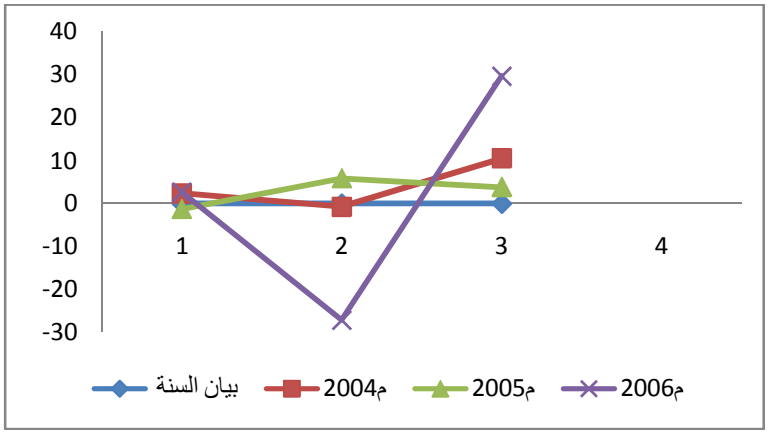

المصدر: وزارة الإقتصاد الوطني

[1] وزارة المالية والاقتصاد الوطني – الاقتصاد السوداني في أرقام – سنة 2010 – ص 23.

من الجدول رقم (2) والشكل رقم(2) هنالك تزبذباً واضحاً في معدل نمو اصل الدين ومعدل نمو تكلفة الدين ومعدل نمو المتاخرات الديون الخارجيه مقارنه بالفترة السابقه ويعزى ذلك الى توجيه تكاليف الانفاق على الحرب الى سداد الديون أصل وتكاليف والمتاخرات الخارجيه للمديونية اذ يعتبر وقف الحرب أحد سياسات الصندوق ، وكنتيجه لوقف الحرب بسبب توقيع السلام بين الطرفين (شمال وجنوب السوان) مما ادى الى زيادة حجم الاستثمارات نتيجه لإستقرا السودان وتوفير بيئة ملائمه للاستثمار مع القوانين المحفزة على الاستثمار في البلاد.

ثالثاً: ديون السودان في الفترة من 2007-2010م [1]

جدول رقم(3)

يوضح تذبذب معدل نمو كل من اصل الدين

وتكلفة الدين ومتاخرات ديون السودان الخارجيه في الفترة(2007-2010م)

بيان السنة	أصل الدين	معدل نمو أصل الدين	تكلفة الدين	معدل نمو تكلفة الدين	المتأخرات	معدل نمو المتأخرات
2007	13881	8.28	4454	8.47	13531	17.39
2008	14482	4.27	4424	-0.67	14636	8.16
2009	15407	6.38	3821	-13.63	11059	-24.23
2010	15936	3.43	3772	-27.42	17742	60.43

المصدر: وزارة المالية والإقتصاد الوطني

[1] وزارة المالية والاقتصاد الوطني – الاقتصاد السوداني في أرقام - سنة 2010 – ص 23.

الشكل رقم(3)

يوضح تذبذب معدل نمو كل من اصل الدين

وتكلفة الدين ومتاخرات ديون السودان الخارجيه في الفترة(2007-2010م)

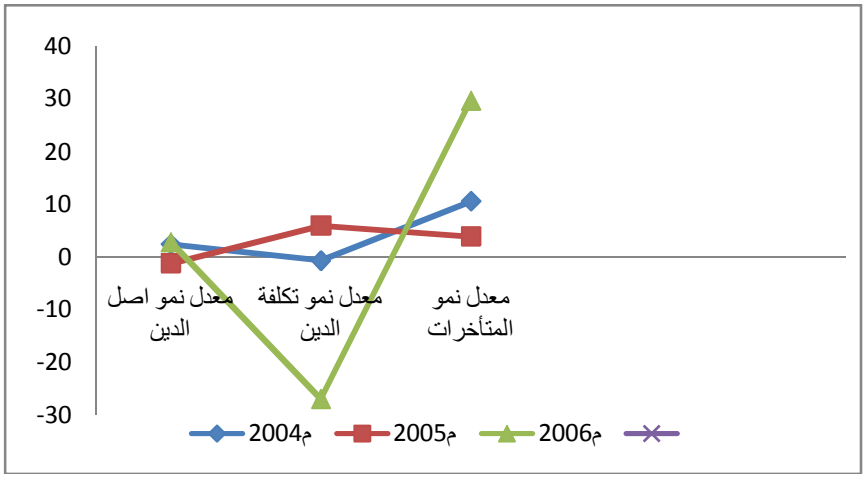

المصدر: وزارة المالية والإقتصاد الوطني

من الجدول رقم (3) والشكل رقم(3) يوضح أن هنالك تذبذباً من معدل نموكل من اصل الدين من (8.28 ــ 4.27 ــ 6.38 ــ 3.43) على التوالى كما في معدل نمو تكلفة الدين من(8.47 ــ 0.67- ــ 13.63 ــ 27.42-) على التوالى كما نجد ذلك في معدل نمو متاخرات الديون الخارجيه(17.39 ــ 8.16 ــ 24.43 ــ 60.43) على التوالى منذ 2007-2010م ، ويعزى هذا التذبذب الى التوقعات بانفصال الجنوب عن السودان وما يترتب على ذلك من ذهاب الايرادات النفطيه حيث أن هذه السياسة من ضمن ما إقترعه الصندوق.

ثانياً: الاثر الإقتصادي لسياسات الصندوق واسباب المديونية الخارجية:

(أ) أثر سياسات الصندوق:

على الرغم من الماخذ التي تؤخذ على صندوق النقد الدولى من اعلان السودان دوله غير مستحقه للإستفادة من موارد الصندوق الماليه، وانه دوله غير متعاونه مع الصندوق من أجل حل مشكلة المديونيه الخارجيه والمتاخرات المترتبه عليها، واخيراً بالانسحاب الاجباري من عضوية صندوق النقد الدولى، نجد أن السودان استفاد من موارد الصندوق منذ أن صار عضواً به فضلا عن التسهيلات الفنيه والمنح التي تحصل عليها.

والجهات الدائنه للسودان هى دول التعاون الثانى ودول خارج نادى باريس والبنك التجارى، والعون الخارجى حيث بلغت ديون السودان الخارجيه حوالى 37.5% [1] في نهاية عام 2010م وهذا الحجم مرتبط بالمنوال التصاعدى لها.

(ب) اسباب مديونيه السودان:

تختلف اتجاهات تحديد طبيعة هذه الازمه والاسباب التي ادت الى ظهورها ويتمحور الاختلاف انه كانت ازمة المديونيه تعود لسياسات اقتصاديه ترتبط بالدول المدينه او عوامل مرتبطة بالبيئه الخارجيه، وتتمثل اسباب ازمة الديون الخارجيه الى اسباب داخليه متمثله في اولها عدم الكفاءة الداخليه وفشل الاصلاحات الهيكليه منذ الثمانينات، حيث أن السياسات التي تم تطبيقها لم تكن مجديه اقتصاديا سواء في فترة تشجيع الادخار المحلى والاستثمار مما يؤدي إلى التوصل إلى أن المديونية ليست مرتبطة بعوامل خارجية ادت لتدهور الأوضاع الإقتصادية وزيادة ديون السودان الخارجية حيث كان عمل السياسات عكسي مما أدى الى انخفاض في الادخار المحلى والاستثمار، مما شجع على هروب رؤوس الاموال الوطنيه الى الخارج، وتدهور

[1] بنك السوان المركزي – التقرير الشهري – العدد الخامس والخمسون – سنة 2010م – ص20.

الصادرات في فترة الثمانينات، اما فيما يخص الاصلاحات الهيكلية في التسعينات فمعظم البرامج الاصلاحيه لم يتم الالتزام بها الى نهاية البرنامج التصحيحي، ثانيها: الدور التدخلى للدوله، حيث أن التدخل باستمرار في المجالات الانتاجيه والماليه للانفاق العمومي اصبح واضح منذ وقت طويل، نجد أن المديونيه دوماً نتيجه العجز في ميزان المدفوعات بصورة ادق. ثالثها: استعمالات القروض، ليس لتثبيت المديونيه حيث أنها تستعمل اموال القروض في تمويل مشروعات ليس لها المردود العالى لضمان خدمة المديونيه مما يؤكد أن المديونية ليست فقط مرتبطة بسياسات الصندوق الخارجية بل بعوامل أخرى داخلية منها، أولها: النمو الديمغرافى مع انخفاض الدخل القومي، نجد أن الزيادة السكانيه المستمرة لم تصاحبها زيادة في حجم الانتاج حيث إنعكس ذلك على تخفيض نصيب الفرد من الدخل القومي، وثانيها: الحروب وزيادة النفقات الخارجية، حيث أن الحروب تعمل على استنذاف الموارد الماديه والبشريه بالاضافه الى احداث دمار بالبئيه الطبيعيه.

أن اهم الاسباب الخارجيه وراء زيادة مديونية السودان، متمثله في ارتفاع اسعار النفط.

لا شك أن الزيادة التي حصلت في اسعار النفط من التسعينات بشكل أو باخر من ارتفاع حجم المديونيه إضطرتة الدول المستهلكة للمحروقات على الاقتراض من اجل تسديد النفقات الاضافيه الناتجه من ارتفاع اسعار النفط كذلك من الاسباب الخارجيه الكساد وتدهور شروط التبادل التجاري،نجد حالة الانكماشيه في نهاية التسعينات ادت الى تدهور النمو الإقتصادي، مما ادى ذلك الى حالة ركود اقتصادي مما ادى لانخفاض الطلب على صادرات الدول الناميه والسودان من ضمنها، بالاضافه لتدهور معدلات تبادلها، التجارى بحيث انخفضت معدلات صادراتها الاوليه. وسادساً: تغير معدلات الصرف الاجنبي الامر الذى يؤثر على ارتفاع معدلات الصرف لعمله معينه داخله في هيكلة الديون الخارجيه لبلد معين على حجم الديون.

وعليه فأن ازمة مديونية السودان تعود لاسباب داخليه وخارجيه متمثلة فى زيادة حجم السكان مع عدم ربط تلك الزيادة بالانتاج، باسعار العملات، واستعمالات اموال القروض وايضاً الكساد وتدهور شروط التبادل التجارى ، حيث زيادة مديونية السودان لا تعود لعوامل خارجيه فقط بل عوامل داخليه. فضلا على اوضاع السودان المتدنيه قبل أن يدخل مع الصندوق في عمليات اقتراض، للقيام بالالتزام بها.

ومما أوضحه جدول (1) والشكل رقم (1) من اسباب زيادة معدل نمو كل من اصل الدين وتكلفة ومتأخرات التي تعود لعدم الشفافية عن الأوضاع الاقتصادية وذلك ما أوضحه جدول (2) والشكل رقم (2) من أسباب أنخفاض كل من أصل الدين وتكلفة الدين والمتأخرات وكذلك ما أوضحه جدول رقم (3) والشكل رقم (3) من تذبذب معدل نمو كل من أصل الدين وتكلفة الدين والمتأخرات الداخلية التي هي ناتجة من التوقعات بذهاب العائدات النفطية، ويمكن أن نستنتج أن عدم تنفيذ سياسات الصندوق أدت إلى عدم تحسين الأوضاع الإقتصادية كما هو واضحاً في الفترة الأولى وإن العمل على تنفيذها أدى لتحسن الأوضاع مما انعكس في انخفاض كل من أصل الدين وتكلفة الدين والمتأخرات ومن ذلك يتضح إلى أن سياسات الصندوق أدت إلى تحسن الأوضاع الإقتصادية كما هو واضحاً في الفترة الثانية وقد تبين عكس ذلك في الفترة الأولى.

المبحث الثاني

نتائج تنفيذ برامج صندوق النقد الدولي في إصلاح المديونية الخارجية

أهم نتائج تنفيذ برامج الصندوق الإصلاحية:

استمر السودان في مسيرة الإصلاح الاقتصادي خلال السنوات الماضية، على الرغم من العوائق التي كانت تقف حائلاً دون ذلك ، والمجهودات التي تبذل لمعالجة المشاكل السودانية المستعصية والتي من ضمنها مشكلة الديون الخارجية إذ أنها تمثل عائقاً أمام خروج السودان من دائرة الدول الفقيرة، وإن الذي حدث من نتائج عن تطبيق برامج الصندوق الاصلاحية، حيث أنه[1] أخذ بتطبيق برامج الاعتماد على الذات والتحرير الكامل للاقتصاد وببداية تنفيذ هذه السياسات المجازة من قبل الصندوق حقق بعض النجاحات المتمثلة في السيطرة على الاستقرار وإيقاف التدهور في سعر الصرف، واستطاع كذلك خفض التضخم ، حيث أن هذه السياسات التي اتبعها وجدت تجاوباً من خلال النتائج المحققة عنها، فقد كان نتاج ذلك التجاوب قيام الصندوق بواسطة إداراته ، التوصل مع السودان إلى اتفاق حول برنامج يراقب بواسطته الصندوق ، استمرار السودان في مسيرة الإصلاح الاقتصادي ، وفق الضوابط ، وبالإضافة للتأكد من التزامه بسداد المديونية ، مما أثبت ذلك البرامج للصندوق ، جدية الدولة في معالجة المشاكل الاقتصادية التي من ضمنها مشكلة الديون الخارجية ، ومن ثم دخل الصندوق في برنامج المراقبة. سنوي ، قصير، ومتوسط المدى، وفي إطار هذا البرنامج كانت تقدم إدارة الصندوق تقريرها عن الأداء الاقتصادي ، وفي ذات السياق عمل السودان على سداد الأقساط السنوية التي هي مقسمة على دفعات شهرية في حينها، مما أدي ذلك إلى إعلان السودان دولة متعاونة من قبل الصندوق ، فكانت هذه بداية لرفع العقوبات ،عنه بالإضافة إلى ذلك اتخذ مجلس إدارة

[1] بنك السودان المركزي – التقرير الشهري الثاني والخمسون – سنة 2001م – ص61.

الصندوق قرار إعادة النظر في عضوية السودان ، حيث كان من الضروري لحصول السودان على حق العضوية على نسبة 70% من جملة الأصوات لدى الصندوق، لكنه تحصل على نسبة 80% [1] من جملة الأصوات لإعادة حق التصويت لدى الصندوق من جديد، والاعتراف بما حققه من نتائج اقتصادية، وبجديته أيضاً في معالجة الديون الخارجية وفيما يلي إيجاز لأهم نتائج برنامج الإصلاح الاقتصادي خلال فترة رفع العقوبات عنه وما بعد رفع العقوبات :

1. فترة برنامج رفع العقوبات عن السودان:

يعتبر السودان من أوئل الدول العربية والأفريقية التي انضمت إلى عضوية صندوق النقد الدولي حيث نجد أنه، انضم السودان في الخامس من سبتمبر لعام 1958م حيث يقع في دائرة المجموعة الأفريقية الأولي، وهي الدول الناطقة باللغة العربية والإنجليزية، وعلى ضوء تنفيذ البرامج عموماً، نجد أن الاقتصاد السوداني خضع للعديد من الإصلاحات الاقتصادية التي من شأنها أن تمكنه من الوفاء بالالتزامات المالية تجاه الصندوق ، كما هو مطلوب بالصورة التي أرضت مجلس المدراء التنفيذيين بإعادة الحقوق التصويتية له ، في حالة الالتزام بالبرنامج المتوسط المدي ، المراقب من قبل الصندوق ، إذ يهدف هذا البرنامج إلى استدامة الاستقرار الاقتصادي، والحفاظ على المكاسب الاقتصادية ، التي تحققت عام 2004م حيث حمل البرنامج في طياته العديد من الأهداف الهيكلية وهي:

1. الحفاظ على معدلات نمو موجبة للاقتصاد.
2. خفض معدل التخضم بنهاية البرنامج .
3. بناء احتياطي من النقد الأجنبي ، وزيادة دفعيات سداد الديون الخارجية من أجل تحسين العلاقات مع المؤسسات الخارجية المانحة .

[1] بنك السودان المركزي – التقرير الشهري السابع والأربعين – سنة 2009م – ص 60.

4. إعادة تأهيل البنيات الأساسية ، وذلك بزيادة الصرف بالعملة المحلية على التنمية بحوالي 1% إلى 2% من جملة الناتج المحلي الإجمالي.
5. مواصلة السعي لتطبيع العلاقات السودانية مع المؤسسات المالية الدولية والإقليمية.
6. استقطاب وتشجيع الاستثمار الأجنبي الخاص .
7. السعي للاستفادة من المبادرات الخارجية الخاصة وبإلغاء الديون الخارجية، ودعم التنمية الاجتماعية .
8. توجيه مزيد من الموارد إلى التنمية الاجتماعية ، في مجال الصحة والتعليم ومحاربة الفقر وغيرها .
9. بناء القدرات ، ودعم البحث العلمي ، ونقل التقانة ، وربطها بالإنتاج .

2. البرنامج الاقتصادي في مرحلة ما بعد رفع العقوبات:

نجد أن تطبيق سلسلة من البرامج الاقتصادية، بغرض المحافظة على الاستقرار الاقتصادي، كل هذه البرامج تم وضعها وفقاً لأولويات الإصلاح الاقتصادي والأهداف التنموية ،وحسب ما تقضيه طبيعة الاقتصاد السوداني. وعلى ذات السياق نشط الصندوق في هذه المرحلة في تقديم وتنفيذ العديد من برامج العون الفني ، كما قرر في عام 2005م ، إعادة فتح مكتب الصندوق بالسودان ، والعمل على دفع العلاقة مع الصندوق ، من خلال دعمه لهذه البرامج عن طريق الإشراف والمتابعة ، والتقييم لبرامج الإصلاح الاقتصادي ، وتوفير العون اللازم لتنفيذ هذه البرامج الإصلاحية ، حيث استهدفت البرامج تحقيق نمو موجب ، ومستدام في الناتج وكبح جماح التضخم ، ولقد استجاب الاقتصاد السوداني للاستفادة من السياسات التي تم إتباعها في إدارة الطلب الكلي وتحفز العرض الكلي حيث حقق الناتج المحلي الإجمالي معدلات

عالية خلال الأعوام 2003م وحتى 2008م[1] وإن الاستمرار في مواصلة الإصلاحات الهيكلية ضرورة تقتضيها التطورات في الاقتصاد العالمي ، وقضايا التكامل الإقليمي ، ولكنها مواجهة بالعديد من التطورات السياسية، والاقتصادية التي تشكل تحدياً ماثلاً أمام تنفيذ جهود المحافظة على الاستقرار الاقتصادي ، فعلى الصعيد المحلي نجد أن هذه الفترة شهدت تطور ، واستقرار أسعار البترول السوداني، والبدء في تصديره كما ساعد البنك المركزي في بناء احتياطي من النقد الأجنبي ، أسهم في استقرار سياسة النقد الأجنبي فالتحدي الذي يمليه هذا المورد على الاقتصاد ، هو كيفية توجيه العائدات النفطية نحو القطاعات الإنتاجية غير النفطية ، بالصورة التى تجنب الاقتصاد الآثار السالبة الناتجة عن الاعتماد على النفط ذلك لأنه ثروة ناضبة وأن أسعاره لا يلازمها الاستقرار بصورة تمكن من بناء خطط التنمية الاقتصادية عليها بالإضافة إلى أهم الإصلاحات الهيكلية المحلية التي شهدتها هذه الفترة (فترة رفع العقوبات) توقيع اتفاقية السلام الشامل في يناير2005م وما أملته على الاقتصاد من تنفيذ العديد من القرارات التي جعلت من الضروري المضي في برامج الإصلاحات الاقتصادية ، بما يعزز من تقوية الإدارة الاقتصادية ، وإنشاء عدد من المؤسسات الاقتصادية ، من مفوضية تخصيص ومراقبة الإيرادات ، ومفوضية البترول ، بالإضافة إلى هيكلة العديد من المؤسسات الاقتصادية القائمة ، بما يتماشي مع متطلبات تنفيذ اتفاقية السلام. وعلى الصعيد العالمي نجد أزمة أسواق المال قد أثرت على أداء الاقتصاد عن طريق الانخفاض في أسعار النفط ، وعائداته ، مما يحتم تطبيق العديد من الإصلاحات الاقتصادية لمعالجة الآثار التي خلفتها الأزمة المالية .مما سبق نستنتج أن السودان قد استفاد من البرامج التي أشرف عليها الصندوق خلال الفترة منذ 2001م، حيث تعتبر هذه الفترة فترة رفع العقوبات عنه وبإعلانه دولة متعاونة

[1] بنك السودان المركزي – التقرير الشهري الخامس والأربعو – سنة 2008م – ص45.

اقتصادياً لمعالجة المشاكل المستعصية ، والتي من ضمنها الديون الخارجية ، وما يترتب عن ذلك ، حيث أصبح الصندوق مؤسسة تسمع لشهادتها العديد من المؤسسات العالمية ، والاقتصادية بالإضافة ، إلى رجال الأعمال ، حيث تشجع هذه الشهادة في التعامل معه بالنسبة للمستثمرين سواء كان ذلك في القطاع الخاص، أو الحكومي ، بالإضافة إلى طرح المبادرات الدولية من أجل معالجة ديون الدول الفقيرة ، والتي يعتبر السودان ، من ضمنها بالإضافة إلى الإجراءات التي تتم تحت مظلة نادي باريس لمعالجة ديون الدول الفقيرة ، المثقلة بالديون ، فضلاً عن ذلك فقد تم الاتفاق بالمعالجة 68%[1] من الديون ويمكن أن تعفي، حيث يسعى السودان في العمل على تطبيق برامج الصندوق ، كذلك من المحتمل فتح باب المبادرات الفنية والإدارية والتمويلية عندما تكون العلاقة طبيعية مع الصندوق والنتيجة التي تم التوصل لها مما سبق ، أن الالتزام ببرامج الصندوق تقود السودان للخروج من النفق الضيق (الديون الخارجية) .

فترة ما قبل تبني برامج الصندوق 1984-2000

نجد أن تدهور العلاقة بين السودان والصندوق، نتيجة للعروض التمويليه ذات التكلفة العالية، التي تحصل عليها والتي عجز عن الوفاء بها حينما حل أجلها، اذ لم يكن من المستطاع سدادها في موعدها مما أثر على العلاقة بالصندوق، ليس به فحسب بل مع مؤسسات التمويل الدولية والاقليمية الأخرى منذ عام 1984م، مما دفع بالدخول في مبادرات مع إدارة الصندوق،ليتم بموجبها علاج مشكلة الديون والمتاخرات، حيث كان هنالك تجاوباً من الدول المانحة لمعالجة المتاخرات، اذا التزم بتبني برنامجاً للاصلاح الإقتصادي،[1] يحوى إجراءات تتمثل في تعديل سعر الصرف واصلاح عجز الموازنه الداخليه، إلا أنه لم يتم الالتزام بتلك الاجراءات، مما دفع بالصندوق باعلان السودان غير مؤهل لاستخدام الموارد المالية في

[1] بنك السودان المركزي – التقرير الشهري – الثاني والأربعون - 2008م – ص20.
[1] بنك السودان المركزي – التقرير الشهري الحادي والثلاثون – سنة 2002م – ص15.

الصندوق في عام 1986م، وعليه استمرت مشكلة المتاخرات في النمو، إلى أن تم إعلانه دوله غير متعاونه. وفي اطار البرنامج الثلاثى للانقاذ الإقتصادي عام 1992م، الذي يقوم على تطبيق اجراءات ماليه، ونقدية، وإقتصادية وبتحرير الاسعار، وازالة القيود الاجرائيه على حركة الصادر والوارد، ورفع الدعم عن السلع.

ونتيجة لتلك القرارات نجد أن الاوضاع الإقتصادية في التدهور، عندما اوفد الصندوق بعثه لمتابعة التطورات الإقتصادية بعد صدور قرار التجميد، وأرفقت على ضوء تلك البعثه تقريراً اقترحت فيه البدء في اجراءات ابعاد السودان من عضوية الصندوق (الانسحاب الاجباري).

حيث ان القرار أثر في العلاقة بالصندوق من جانب، وبين السودان والمؤسسات الإقتصادية، والدوليه، والاقليمية من الجانب الآخر، فقط تعاملت الإدارة الإقتصادية مع القرار بحكمه في حالة صدور القرار باغلبية (85% من جملة الاصوات)، وماقد يترتب على ذلك من اثار سلبيه بعضها موكد، والبعض الاخر شبه مؤكد، حيث أن من المدلولات المؤكده لصدور القرار باسقاط عضويته من الصندوق بعد ثلاثه اشهر من صدوره، يفقد عضويته في البنك الدولى–وكل المؤسسات التابعه له (هيئة التنمية الدوليه–مؤسسة التمويل لضمان الاستثمار–البنك الدولى للانشاء والتعمير–والمركز الدولى لفض النزاعات الاستثماريه) اما فيما يتعلق بالابعاد شبه المؤكدة للقرار، تتمثل في التأثير السلبي على عضويته مع مؤسسات التمويل الاقليمية، الاوربيه،الافريقية العربيه.

مقارنة فترة الدراسه مع الفترة السابقة لها منذ 1983–1997م:

نجد أن فترة الدراسه هى فترة اعادة التوازن للإقتصاد السوداني، حيث على عمل تفادي المشاكل المترتبه على الانسحاب الاجباري، حيث كانت توجد مساعى للاصلاح الإقتصادي والهيكلي أهمها تقديم مذكره تفسيريه لبرنامج اصلاحي، يمثل الجدية في العمل على تطبيع

العلاقه مع الصندوق وبقية مؤسسات التمويل الدوليه، على ايجاد حل لمشكلة المديونيه، والاتفاق حول معالجة الخلل، وسداد المتاخرات وكنتيجة لذلك تم إرجاء النظر في اجراءات الانسحاب الاجباري وبصورة عامة يتضح أن برامج الصندوق تعمل على جعل الدول دول متقدمة من خلال تقديم برامج إصلاحية ، على أن تنفذ الدول لتلك البرامج بضمان إعفاء الديون أو تقديم العون بأنواعه كما أثبت ذلك إرجاء النظر في المذكرة وترجمتها في برنامج اقتصادي معلوم معززة بجدولة لدفعيات رمزيه للصندوق يلتزم بها السودان.

حيث تميزة الفترة السابقه لفترة الدراسة بالعديد من المحاولات الاصلاحيه لاحداث الاستقرار واجراء تكييف هيكلي في بنية الإقتصاد، حيث ادت السياسة الإقتصادية خلال تلك الفترة إلى استمرار الاختلالات الماليه والنقديه معدلات التضخم حيث تجاوزت 30 / عام 1997م[1] حيث تميزت هذه الفترة بالتدهور في اسعار الصرف واختلال ميزان المدفوعات، لكن على الرغم من ذلك في عام 1998م اعتمد مجلس المديرين التنفيذين لدى الصندوق قراراً أمهل بموجبه السودان لتصحيح اوضاعه الإقتصاديه، مما شجع ذلك على تقديم مذكرة عزم تحوى على برنامج اصلاح هيكلي،في السياسات الماليه والإقتصاديه، بغية أن يوافق الصندوق على جدواها، بحيث يشرف على تنفيذها، ومن خلال بداية تنفيذ هذا البرنامج على ضوء تقييم مجلس المديرين التنفيذيين للصندوق، حيث أنه في حالة فشل تنفيذه يترتب عليه توصيه مجلس المديريين التنفيذيين بضرورة استكمال طرد السودان من عضوية الصندوق.

مما ترتب على ذلك العمل بجديه على خلفية المعطيات بوضع برنامجين اقتصاديين كان الأساس هو اعادة التوازن الداخلى والخارجى في هيكل الإقتصاد لعامى 1998م-1999م، وعندما اقر الصندوق بجدواه، مما نتج عنه اعادة التوازن والاستقرار الإقتصادي، الامر الذي

[1] بنك السودان المركزي – التقرير الشهري الحادي والثلاثون – سنة 2002م – ص15.

أدى إلى زيادة في تدفق الاستثمارات الاجنبيه المباشرة، حيث يعتبر البرنامج الاصلاحى لعامى 1998-1999م الذي جاء للعمل خفض عجز الموازنه من 3.4% من اجمالى الناتج المحلى في عامى 1999/98م حيث تحقق ذلك عن طريق الغاء الدعم، كذلك عمل البرنامج على اتباع سياسات ماليه في مجال الموازنه العامه وسياسات نقديه ادت لإنخفاض مقدر في معدلات التضخم في المتوسط من 133% من 1997م إلى 48% عام 1998م ثم إلى 17% في 1999م، واستمرت المجهودات في القيام بادخال الاصلاح المالى لتحسين اجراءات وتنفيذ الموازنه وبادخال آليات ضبط الانفاق العام، والعمل زيادة الايرادات كنسبه من اجمالى الناتج المحلى والتي مكنت من توجيه المزيد من الموارد للتنميه.

وخلال مراجعة الصندوق لسير تنفيذ البرنامجين الإقتصاديين لعامى 1998م -1999م ومدى الالتزام بالسداد للاقساط الشهريه، وجدوا أن الاداء الإقتصادي خلال فترة البرنامج شكل تحولا في تطوير العلاقه الإقتصاديه بين السودان والصندوق مقارنه بالخمس عشر سنه السابقه منذ 1983م حيث اشاد الصندوق أن تنفيذ هذين البرنامجين كانا تحت ظروف سياسيه وإقتصاديه صعبه خاصه أن هنالك برامج عدة لم تنجح في التنفيذ، فقد ثمن الصندوق الجهود لتحقيق استدامة نتائج هذه البرامج وارساء القواعد المتينة للنمو والاستقرار الدائم وبناءاً على ذلك التقييم فإن اعضاء مجلس المديرين التنفيذيين قرروا النظر في بدء رفع العقوبات على اساس أنه اصبح دوله متعاونه مع الصندوق، وبما أن قرار رفع العقوبات يتطلب أن يواصل تعاونه في المضى نحو تنفيذ الاصلاحات الإقتصاديه.

وعليه نجد أنه منذ تبنى البرامج الاصلاحيه والالتزام بتنفيذها منذ 1998م-1999م والتي كانت البداية للإصلاح الإقتصادي والتي استمرت إلى ما يقارب العقدين من الزمان تلته عمليات تحسين للاوضاع الإقتصاديه وحالة انعاش مقارنه بالفترة من 83-1987م .

الفصل الثالث

المبحث الاول : مناقشة الفرضيات

المبحث الثانى : النتائج التوصيات

المبحث الأول

مناقشة الفرضيات

1. أدت سياسات صندوق النقد الدولى الى زيادة حجم الديون الخارجية

اتضح من الجدول رقم (1) والشكل رقم (1) ص (31) ان هنالك زيادة فى كل من اصل الدين وتكلفة الدين ومتاخرات الديون الخارجية حيث تعزى لعدم تطبيق سياسات الصندوق بالصورة المثلى مما يدل على عدم صحة فرضية التى تنص على انه أدت سياسات صندوق النقد الدولى الى زيادة حجم الديون الخارجية.

2. إتباع برامج الصندوق الإصلاحية أدت الى خلل فى الإقتصاد السودانى .

يتضح من الجدول رقم (2) والشكل رقم (2) ص (32) ان هنالك انخفاض فى معدل نمو كل من اصل الدين وتكلفة الدين والمتاخرات مقارنة بالفترة السابقة ، نتيجة لتنفيذ سياسات الصندوق المتمثلة فى ضرورة وقف الحرب ، مما يؤكد ذلك على عدم صحة الفرضية التى تنص على أن اتباع برامج الصندوق الاصلاحية ادت الى خلل فى الإقتصاد السودانى.

3. كل سياسات الصندوق التى اتبعها السودان مازالت لم تؤدى الى احداث تغييرات هيكلية .

من الجدول رقم (3) والشكل رقم (3) ص (33 - 34) اتضح بان هنالك تذبذباً فى معدل نمو كل اصل الدين وتكلفة الدين والمتاخرات ، نسبة ذهاب إيرادات البترول على الرغم من نسبتها القليلة ، مما يؤكد على أن سياسات الصندوق التى إتبعاها السودان مازالت لم تؤدى الى احداث تغيرات هيكلية بالصورة المرجوه.

4. تسعى سياسات صندوق النقد الدولى الى جعل كل ا لدول النامية دولاً متقدمة والسودان من ضمنها

يتضح من الجول رقم (2) والشكل رقم (2) ص (32) من خلال البرامج التى اشرف عليها الصندوق فى حل المشاكل الإقتصادية ، وما يترتب عن ذلك من اعلان السودان دولة متعاونة فى حل المشاكل الإقتصادية ، مما يثبت صحة الفرضية التى تنص على انه تسعى سياسات صندوق النقد الدول الى جعل كل الدول النامية دولاً متقدمة والسودان من ضمنها .

المبحث الثانى
النتائج والتوصيات

اولاً النتائج :

1. لم تؤدى سياسات صندوق النقد الدولى الى زيادة حجم الديون الخارجية
2. إتباع برامج الصندوق الإصلاحية لم تؤدى الى خلل فى الإقتصاد السودانى
3. سياسات صندوق النقد الدولى التى اتبعها السودان مازالت لم تؤدى الى احداث تغييرات هيكلية بالصورة المرجوه .
4. تسعى سياسات صندوق الدولى الى جعل كل الدول النامية دولاً متقدمة والسودان من ضمنها .

ثانياً التوصيات :

1.العمل على تقديم البيانات والمعلومات عن الأوضاع الإقتصادية السودانية بكل شـــفافية للصندوق حتى يتثنى له تقديم برامج اصلاحية ملائمه يمكن تطبيقها بالصورة المثلة .

2.على السودان بذل مزيد من الجهد فى تنفيذ سياسات الصندوق الرامية الى ازالت الخلـــل فى الإقتصاد السودانى .

3.على السودان الإسراع فى البدء بتنفيذ البرامج البديلة المتعلقة برفع معدلات النمو فـــى حالة إنفصال الجنوب عن السودان

4.العمل على تطبيع العلاقات مع الصندوق ومحاولة الدول الدخول فى مشروعات اخرى يشرف عليها الصندوق .

مقترحات لدراسات مستقبلية :

1. العمل على الإستفادة من برنامج الهيبك .
2. العمل على الاستفادة من الصناديق العربية
3. العمل على وضع سداد المديونية الخارجية كهدف داخلى للسودان .

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- أحمد علي أحمد محمد – أثر سياسات صندوق النقد الدولي والنقد الدولي على التنمية الاقتصادية في السودان في الفترة (1979–2000) رسالة دكتوراة في الاقتصاد غير منشورة – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- حافظ سليمان محمد – دور البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في دول العالم الثالث (دراسة حالة السودان من 1990–2004) رسالة ماجستير في الاقتصاد غير منشورة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- خالد البيلي – محاضرة عن الشركات متعددة الجنسيات – قاعة CR11 – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- فاروق محمد أحمد إبراهيم – الآثار الاجتماعية لسياسات صندوق النقد الدولي – السودان كنموذج في الفترة من 1990–2005م – رسالة دكتوراة في الاقتصاد غير منشورة – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- عبد القادر علي – الاقتصاد السوداني بين الصندوق والجهات المختصة – مركز الحوسبة والبحوث.
- تقارير بنك السودان المركزي لسنة 2001 العدد 29.
- تقارير بنك السودان المركزي لسنة 2002 العدد 31.
- تقارير بنك السودان المركزي لسنة 2005 العدد 38.
- تقارير بنك السودان المركزي لسنة 2006 العدد 39.
- تقارير بنك السودان المركزي لسنة 2008 العدد 42.
- تقارير بنك السودان المركزي لسنة 2008 العدد 45.
- تقارير بنك السودان المركزي لسنة 2009 العدد 47.
- تقارير بنك السودان المركزي لسنة 2009 العدد 50.
- تقارير بنك السودان المركزي لسنة 2010 العدد 52.
- تقارير بنك السودان المركزي لسنة 2010 العدد 55.
- تقارير وزارة المالية والاقتصاد الوطني – الاقتصاد السوداني في ارقام لسنة 2010.